

مذكرة التفاهم التوضيحية لبرنامج نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLDs) الجديدة



سحب الدعم الحكومي المقدم للسجل - خيارات ما بعد التفاوض

١ يونيو ٢٠١٠ تاريخ المراجعة: ٤ يونيو ٢٠١٠

٣١ مايو ٢٠١٠ تاريخ النشر:

خلفية – برنامج نطاقات المستوى الأعلى العامة (gTLD) الجديدة

نظرًا لأنه تم تأسيس ICANN منذ عشر سنوات كمنظمة غير ربحية تضم أصحاب مصلحة متعددين، مُخصصة لتنسيق نظام عناوين الإنترنت، فقد كان أحد مبادئها الأساسية - التي تعترف بها الولايات المتحدة وحكومات أخرى - تعزيز المنافسة في سوق أسماء النطاقات مع ضمان أمن الإنترنت واستقراره. وسيُسمح بتوسيع نطاقات gTLD بوجود مزيد من التحديث وحرية الاختيار والتغيير في نظام عناوين الإنترنت الممثل الآن من قبل ٢١ نطاق gTLD.

وقد جاء القرار بتقديم نطاقات gTLD جديدة بعد عملية مشاوره مُفصّلة ومُطولة مع كل الدوائر الانتخابية لمجتمع الإنترنت العالمي الممثلة من قبل مجموعة كبيرة ومتنوعة من أصحاب المصالح - مثل الحكومات والأفراد والمجتمع المدني والدوائر التجارية ودوائر الملكية الفكرية والمجتمع التقني. وشاركت أيضًا في هذا العمل اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) واللجنة الاستشارية العامة (ALAC) ومنظمة دعم أسماء رمز البلد (ccNSO) واللجنة الاستشارية للأمان والاستقرار (SSAC)، التابعة جميعًا لـ ICANN. ونتج عن عملية المشاورة سياسة خاصة بتقديم نطاقات gTLD جديدة أكملتتها منظمة دعم الأسماء العامة (GNSO) في عام ٢٠٠٧ وتبناها مجلس إدارة ICANN في يونيو عام ٢٠٠٨.

وتعد مذكرة التفاهم التوضيحية هذه جزءًا من مجموعة من المستندات التي قامت ICANN بنشرها لمساعدة مجتمع الإنترنت العالمي في فهم المتطلبات والعمليات المقدمة في الدليل المساعد لمقدمي الطلبات المتاح الآن في صيغة مسودة. ومنذ أواخر عام ٢٠٠٨، يشترك موظفو ICANN في أعمال تطوير البرنامج مع مجتمع الإنترنت من خلال مجموعة من منتديات التعليقات العامة حول مسودات الدليل المساعد لمقدمي الطلبات ومستندات الدعم. وحتى وقتنا الحالي، فقد انقضى ما يزيد عن ٢٥٠ يومًا في التشاور حول مواد البرنامج الدقيقة. كما يتم إجراء تقييم دقيق للتعليقات التي يتم استلامها واستخدامها لإضفاء مزيد من التحسينات على البرنامج وتوجيه عملية تطوير الإصدار النهائي من الدليل المساعد لمقدمي الطلبات.

للاطلاع على المعلومات الحالية والجدول الزمني والأنشطة ذات الصلة ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة، الرجاء الانتقال إلى الموقع <http://www.icann.org/en/topics/new-gtld-program.htm>.

الرجاء ملاحظة أن هذه هي مسودة مناقشة فقط. وينبغي ألا يعتمد مقدمو الطلبات المحتملون على أي من التفاصيل المُقترحة الخاصة ببرنامج نطاقات gTLD الجديدة حيث لا يزال البرنامج خاضعًا لمزيد من المشاورة والمراجعة.

ملخص النقاط الرئيسية الواردة في هذه الوثيقة

- كمبدأ أساسي، من المهم أن تكون الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة قادرة على أن تبرهن من خلال عملية محددة على أن مشغل السجل لم يلتزم بشروط الدعم الأصلي أو عدم المعارضة.
- وسيتم تعديل اتفاقية السجل (مزود الامتداد) بحيث تتضمن أحد البنود الموصى بها من قبل لجنة GAC والذي يشترط أنه في حالة وقوع نزاع بين الحكومة ذات الصلة ومشغل السجل، فإن ICANN يجب أن تمثل لقرار ملزم من الناحية القانونية في الاختصاص القضائي ذي الصلة.

- تتوفر عمليات وحلول خاصة بإجراءات حل نزاعات قيود السجل (RRDRP)¹ للحكومات كما هو مدون في الحالات التي يتم فيها التقدم بطلب لتسجيل اسم جغرافي بمثابة نطاق TLD معتمد على المجتمع.
- وسيكون هناك اشتراط بالحصول على موافقة حكومية في حالات تغيير التحكم ونقل السجل إلى مشغل تابع وعند تجديد الاتفاقية.

مقدمة

في اجتماع نيروبي قرر مجلس الإدارة (٢٥،١٢،٠٣،٢٠١٠) أن ICANN يجب أن تقوم أيضاً بالنظر فيما إذا كان من الممكن تطبيق إجراءات حل نزاعات قيود السجل (أو أي إجراءات مماثلة لحل نزاعات ما بعد التفاوض) حتى يتسنى لمشغلي نطاقات TLD المدعمن من قبل الحكومة استخدامها حيثما تسحب الحكومة دعمها لنطاقات TLD.

وبموجب عملية نطاقات gTLD الجديدة المقترحة، فلا بد من وجود خطاب دعم أو عدم معارضة من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة للطلبات الخاصة بتسجيل سلاسل تهدف إلى تمثيل مدينة وتكون هذه السلاسل عبارة عن أسماء وطنية فرعية وأسماء لمدن العواصم وأسماء لمدن. وقد تم وضع هذا الشرط استجابة للفقرة رقم ٢-٢ من مبادئ لجنة GAC المتعلقة بنطاقات gTLD الجديدة <http://gac.icann.org/system/files/gTLD_principles_0.pdf>، والتي تنص على: "ينبغي أن تتجنب ICANN أسماء الدول أو المناطق أو الأماكن ولغة الدولة أو المنطقة أو الإقليم أو أوصاف الأشخاص، ما لم يتم الاتفاق على ذلك مع الحكومات أو السلطات العامة ذات الصلة".

وقد قدم [البيان الرسمي للجنة GAC](#) من نيروبي (١٠ مارس، ٢٠١٠) التفسير التالي للفقرة ٢-٢ "يجب أن يتم التعامل مع السلاسل التي تعد تمثيلاً أو اختصاراً ذا معنى لاسم دولة أو منطقة من خلال سياسة PDP ccTLD القادمة. ويمكن السماح للسلاسل الجغرافية الأخرى في حيز نطاق gTLD إذا كان هذا الأمر مسموحاً به من قبل الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة". وبموجب هذا التفسير، المتناسق مع المدخلات الواردة من منظمة ccNSO، فلن تكون أسماء الدول أو المناطق متاحة في عملية نطاقات gTLD الجديدة مما يؤدي إلى تعليق نتيجة نطاق ccPDP IDN.

تعد المعلومات التالية ذات صلة بهذه السلاسل وقد قامت بدراسة الأسماء الجغرافية في سياق نطاقات gTLD الجديدة التي تتطلب دعماً أو عدم معارضة من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة وعلى هذا النحو يعد سحب الدعم الحكومي احتمالاً متوقعاً.

مناقشة

في الخطاب الموجه إلى مجلس الإدارة بتاريخ [٢١ نوفمبر، ٢٠٠٩](#)، أشارت منظمة ccNSO إلى أن طريقة تناول أسماء الدول والمناطق في مسودة الدليل المساعد لمقدمي الطلبات، الإصدار ٣ "لم تنجح في التعامل مع الكم الهائل من موضوعات ما بعد التفاوض التي من المتوقع أن تواجهها ICANN فيما يتعلق بإدخال دلالات الدول/المناطق في حيز نطاقات gTLD. وعلى الرغم من وجود خبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في تخصيص رموز الدول باستخدام المبادئ المنعكسة في RFC 1591، فمن الممكن أن تظل هذه الموضوعات نقاط نزاع في حيز ccTLD الحالي. إلا أنه لم يتم إجراء أي تحليل يشير إلى أن ICANN/IANA لديها تقنيات كافية للتعامل مع مثل هذه الموضوعات المعقدة في سياق دلالات الدول/المناطق على أنها نطاقات gTLD".

وبينما يتم التنويه إلى أن اهتمام منظمة ccNSO يرتبط بأسماء الدول والمناطق، فما تزال النقاط المثارة تعد مرتبطة بهذه الوثيقة.

¹ تتضمن الحلول التي من الممكن التوصية بها إلى ICANN بموجب هذه الإجراءات:

- وسائل علاجية يجب أن يطبقها السجل للتأمين ضد السماح بعمليات تسجيل مستقبلية لا تمتثل للقيود المفروضة من قبل المجتمع،
- تعليق قبول تسجيلات اسم نطاق جديد في نطاق gTLD حتى يحين الوقت الذي يتم فيه علاج الانتهاك (الانتهاكات) أو، في ظروف استثنائية،
- العمل على إنهاء اتفاقية السجل (مزود الامتداد).

ففي خطاب موجه إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٠، حثت لجنة GAC " ... على وضع تقنيات للفصل في حالات عدم الالتزام بالشروط بعد التفاوض بهدف الحصول على موافقة الحكومة أو عدم معارضتها لاستخدام اسم جغرافي". وأشارت إلى أنه " ... من الممكن تحقيق ذلك عن طريق تضمين بند في اتفاقية السجل يشترط أنه في حالة حدوث نزاع بين الحكومة ذات الصلة ومشغل السجل، فإن ICANN يجب أن تمتثل لقرار ملزم من الناحية القانونية في الاختصاص القضائي ذي الصلة."

في حيز نطاقات gTLD الجديدة، تتمثل نقطة البداية بالنسبة لمقدم طلب لتسجيل سلسلة تمثل اسمًا جغرافيًا، وفقًا لما هو محدد في الإصدار ٤ من الدليل المساعد لمقدمي الطلبات، في أن الحيز يشترط وجود دعم أو عدم معارضة من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة. ويجب تقديم خطاب دعم أو عدم معارضة مع الطلب كما أن هذا الخطاب يجب أن يوضح تفهم الحكومة أو السلطة العامة للسلسلة التي تم تقديم طلب بشأنها وللاستخدام المستهدف منها بمثابة نطاق gTLD. وسيتم التنبيه على مقدمي الطلبات وعلى الحكومات بأن مقدم الطلب يجب أن يكون مستعدًا لقبول الشروط التي ستتم إتاحة السلسلة بموجبها، على سبيل المثال يستلزم الدخول في اتفاقية سجل مع ICANN الامتثال للسياسات وسداد الرسوم التي توجد موافقة جماعية بشأنها.

وتجري حاليًا مناقشة ما يحدث إذا قامت الحكومة بسحب دعمها لنطاق TLD إما بسبب إخفاقه في الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الموافقة الحكومية التي تم الحصول عليها أو لسبب آخر. وفيما يلي وصف لخيارات عديدة تتعلق بمعالجة هذا الأمر مع عرض للأسباب المنطقية الداعية إلى وجوب تطبيق خيار ما. بالإضافة إلى هذه الخيارات، لا يوجد ما يمنع الحكومة أو السلطة العامة من اشتراط منح موافقتها على طلبات نطاقات TLD لمشغل هذه النطاقات. بالتالي فإنها يمكن أن تؤثر على صناعة السياسة بطريقة مناسبة ومقبولة لدى الحكومة بالنسبة لنطاقات TLD هذه. على سبيل المثال، إذا قام نطاق gTLD يحمل اسمًا جغرافيًا بتخصيص نفسه على أنه نطاق TLD قائم على المجتمع، فسيتم فرض قيود عليه في الاتفاقية الخاصة به متناسبة مع القيود المرتبطة بتخصيصه القائم على المجتمع. فإذا لم يلتزم نطاق TLD بهذه القيود التي تمثل المجتمع (من خلال قيود التسجيل، على سبيل المثال)، فيمكن للحكومة أن تقدم اعتراضًا في عملية النزاع ما بعد التفاوض ومن الممكن أن يتم توجيه أمر للسجل بالالتزام بالقيود المنصوص عليها في الاتفاقية أو التعرض لعقوبات. ولضمان تطبيق هذا الإجراء، يمكن للحكومة أن تشترط الحصول على موافقتها على طلب نطاق TLD عند تحديد نطاق TLD على أنه نطاق TLD قائم على المجتمع بحيث يمكن للحكومة أن تقدم اعتراضًا إذا لم يمتثل مشغل السجل لهذه الالتزامات.

الخيارات

يمكن أن يؤدي سحب الحكومة لدعمها إلى إيقاف أو نقل السجل

تشير التعليقات الصادرة من كل لجنة GAC ومنظمة ccNSO إلى أنه لا بد من إعداد تقنية ما ليتم تطبيقها إذا قامت الحكومة بسحب دعمها لنطاق TLD جغرافي للتعامل مع المخاوف الحكومية. ويحق للحكومة أن تسحب دعمها لأسباب متنوعة، على سبيل المثال إذا أخفق السجل في الامتثال لقيود التسجيل أو قام بتعديل الأسماء المحجوزة المتفق عليها مع الحكومة. فقد تكون هذه القيود شرطًا أساسيًا لموافقة الحكومة على نطاق gTLD.

ويمكن أن تطلب الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة (في شكل خطاب موجه إلى ICANN) إيقاف تشغيل نطاق TLD أو تغيير التحكم إلى كيان محدد من قبل الحكومة نظرًا لأن المشغل الحالي قام بخرق اتفاقية مع الحكومة. على الرغم من ذلك، فكمبدأً أساسيًا، من المهم أن تكون الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة قادرة على أن تيرهن من خلال عملية محددة على أن مشغل السجل لم يلتزم بشروط الدعم الأصلي أو عدم المعارضة.

على سبيل المثال، يمكن أن يعد هذا الخيار ممتثلًا لطلب إعادة التفاوض الذي يتم إجراؤه تماشيًا مع المبادئ المضمنة في RFC1591. فروية الحكومة تمثل أحد عناصر دراسة هذا الطلب ويعد وجود دليل على دعم مجتمع الإنترنت المحلي لأي طلب إعادة تفاوض أحد العناصر المهمة الأخرى في هذا الشأن.

لا يوصى باستخدام هذا الخيار حيث إنه يفتقد وسائل الحماية الكافية خاصة بالنسبة لمشغل السجل كما أنه من الممكن أن يكون عرضة لإساءة الاستخدام.

توصية لجنة GAC: بند اتفاقية السجل (مزود الامتداد)

حثت لجنة GAC على وضع تقنيات للفصل في حالات عدم الالتزام بالشروط بعد التفاوض بهدف الحصول على موافقة الحكومة أو عدم معارضتها لاستخدام اسم جغرافي وأشارت إلى أنه من الممكن تحقيق ذلك عن طريق تضمين بند في اتفاقية السجل (مزود الامتداد) يشترط أنه في حالة حدوث نزاع بين الحكومة ذات الصلة ومشغل السجل، فإن ICANN يجب أن تمتثل لقرار ملزم من الناحية القانونية في الاختصاص القضائي ذي الصلة.

ويعد اقتراح لجنة GAC بتضمين بند في اتفاقية السجل (مزود الامتداد) اقتراحاً مقبولاً بشرط إجراء عملية قانونية للفصل في النزاع القائم بين الحكومة والسجل.

إجراءات حل النزاعات الخاصة بقيود السجل

تعد إجراءات حل النزاعات الخاصة بقيود السجل (RRDRP) وسيلة للمراجعة متاحة للحكومات والسلطات العامة للتعامل مع عدم التزام مشغل السجل بقيود المجتمع المقترحة في الطلب. حالياً، يمكن أن ترتبط قيود المجتمع بمن سيكون مؤهلاً للتسجيل والسلاسل التي ستكون متاحة للتسجيل وكيف يمكن استخدام النطاقات.

تتضمن الوسائل العلاجية المتاحة بموجب هذه الإجراءات:

- وسائل علاجية يجب أن يطبقها السجل للتأمين ضد السماح بعمليات تسجيل مستقبلية لا تمتثل للقيود المفروضة من قبل المجتمع،
- العقوبات المالية،
- تعليق قبول تسجيلات اسم نطاق جديد في نطاق gTLD حتى يحين الوقت الذي يتم فيه علاج الانتهاك (الانتهاكات) أو، في ظروف استثنائية،
- العمل على إنهاء اتفاقية السجل (مزود الامتداد).

قد ترفض الحكومات مثل هذه العملية مدعية بأنه نظراً لأن لها حقاً سيادياً على الاسم، وفقاً لما هو ثابت بشرط وجوب الحصول على دعمها، فإنها يجب أن تتمتع بحق سحب دعمها في أي وقت. على الرغم من ذلك، تعد إجراءات RRDRP طريقة عادلة يمكن من خلالها إدارة النزاعات مع ضمان أن الحكومة أو السلطة العامة لا تتمتع بحق أحادي الجانب بسحب دعمها وطلب تغيير المشغل في إطار يخرج عن كونه عملية قانونية.

ومع الوضع في الاعتبار المخاوف السابقة للجنة GAC من أنه يجب ألا يطلب من الحكومات أن تقوم بسداد رسوم مرتبطة بأي اعتراض ترفعه أثناء عملية تقديم الطلب، فمن المتوقع أن تقوم هذه اللجنة بإثارة المخاوف من أنه يجب ألا يطلب من الحكومات أن تقوم بسداد رسوم عند رفع أية شكوى بموجب إجراءات RRDRP. على الرغم من ذلك، فقد يؤدي هذا إلى تخفيف بعض المخاوف مع الوضع في الاعتبار أن الطرف الفائز سيقوم باسترداد رسوم النزاع التي قام بإنفاقها. علاوةً على ذلك، من المتوقع أن تصبح إجراءات RRDRP اقتصادية التكلفة بدرجة أكبر من اتباع أي إجراء قانوني من خلال المحاكم المدنية.

تم نشر مذكرة تفاهم توضيحية حول إجراءات RRDRP وهي متاحة على موقع:

<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/comments-4-en.htm>

إعادة تأكيد الدعم أو عدم المعارضة وقت تجديد التعاقد

لتأكيد استمرار الدعم الحكومي للسجل، يوجد خيار آخر يتمثل في السعي إلى الحصول على دعم الحكومة (أو ربما عدم معارضتها على الأقل) وقت تجديد التعاقد. حالياً، يتم تجديد التعاقد كل ١٠ أعوام ولكن يمكن أن يتم تقليل هذه المدة إلى ٥ أعوام لزيادة إمكانية تعرض مشغلي نطاقات gTLD التي تحمل أسماء دول لفقد حقهم في تشغيل هذه النطاقات إذا لم يستمروا في دعم النطاقات التي تقوم الحكومة بالتحكم فيها.

عمليات نقل السجل

يتم حالياً تطوير هذه العمليات وستضمن أن الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة تدعم، أو لا تعارض، السجل الجديد حيثما يكون النقل مطلوباً بالنسبة لنطاق TLD جغرافي (وفقاً لما هو محدد في الدليل المساعد لمقدمي الطلبات). وقد تم نشر مذكرة تفاهم توضيحية حول هذا الموضوع أيضاً وهي متاحة للتعليق العام على موقع:

<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/comments-4-en.htm>

التوصيات

كمبدأ أساسي، من المهم أن تكون الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة قادرة على أن تبرهن من خلال عملية محددة على أن مشغل السجل لم يلتزم بشروط الدعم الأصلي أو عدم المعارضة. تلبية كل من توصية لجنة GAC المتعلقة بإضافة بند في التعاقد وإجراءات RRDPR هذا المبدأ ويوصى به كحل للفصل في نزاعات ما بعد التفاوض التي قد تنشأ بين الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة التي دعمت، أو لم تعارض، طلباً جديداً لنطاق gTLD باسم جغرافي.

1. ستضمن اتفاقية السجل (مزود الامتداد) البند الموصى به من قبل لجنة GAC.
2. تتوفر عمليات وحلول خاصة بإجراءات حل نزاعات قيود السجل (RRDRP)^٢ للحكومات كما هو مدون في الحالات التي يتم فيها التقدم بطلب لتسجيل اسم جغرافي بمثابة نطاق TLD معتمد على المجتمع.
3. وسيكون هناك اشتراط بالحصول على موافقة حكومية في حالات تغيير التحكم ونقل السجل إلى مشغل تابع وعند تجديد الاتفاقية.
4. لن يؤدي سحب الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة لدعمها للسجل إلى حدوث إيقاف أو إعادة تفاوض تلقائي.

^٢ تتضمن الحلول التي من الممكن التوصية بها إلى ICANN بموجب هذه الإجراءات:

- وسائل علاجية يجب أن يطبقها السجل للتأمين ضد السماح بعمليات تسجيل مستقبلية لا تمثل للقيود المفروضة من قبل المجتمع،
- تعليق قبول تسجيلات اسم نطاق جديد في نطاق gTLD حتى يحين الوقت الذي يتم فيه علاج الانتهاك (الانتهاكات) أو، في ظروف استثنائية،
- العمل على إنهاء اتفاقية السجل (مزود الامتداد).